السلع الاستهلاكية تستجيب ببطء لانخفاض الأسعار رغم استقرار صرف الدولار أمام الريال

..رغم مرور أكثر من ثلاثة اشهر على انتهاء أزمة ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الريال اليمني وتمكن الريال من الاستقرار عند ٢١٥ للدولار فإن استجابة التجار والشركات التجارية المصنعة للمواد الاستهلاكية والمستوردة لها من الخارج بتخفيض الأسعار ماتزال محدودة وبدت كافة المنتجات والسلع خصوصا الغذائية متمسكة بالأسعار المرتفعة التي وصلت إليها قبل وبداية العام الجديد ٢٠١٢م والتي كانت تقاس على اعتبار الدولار بـ٢٤٠ ريالا ما يثير قلقا لدى المواطنين من نوايا تلك الشركات تجاه الأسعار.

وأمام الدعوات المتكررة والاستنكارات لارتفاع الأسعار رغم استقرار سعر الدولار قامت بعض الشركات التجارية بتخفيض أسعار بعض المنتجات لكن بنسبة لا تزيد عن ٥٪.

تحقيق /أحمد الطيار

استغراب

■ ،، يستغرب المطلون الاقتصاديون من موقف الشركات التجارية التي تسيطر على سوق المنتجات في اليمن ففي الوقت الذي بادرت تلك الشركات إلى رفع أسعار منتجاتها كافة في العام الماضي ٢٠١١م متذرعة بارتفاع الدولار عقب الثورة الشبابية في اليمن ،فإنها اليوم وبعد أن انخفض الدولار ووصل إلى ٢١٥ ريالا لم يطرأ أي تغيير في أسعارها مما يؤكد أن هذه الشركات والتجار يستغلون الموقف ويسعون إلى الحصول وجني ثروة من الأرباح على حساب المواطنين.

ويؤكد المركز اليمني لبيئة الأعمال أن تصرفات التجار والشركات التجارية تجاه الأسعار تؤكد أنهم ينتهجون استراتيجية غير مفهومة خصوصا عند انخفاض الدولار أمام الريال اليمني فموقفهم خلال الفترة الماضية عقب تحسن سعر صرف الريال اليمني أمام الدولار كشف مدى اهتمامهم بالأرباح فقط خصوصا عندما يخفض الدولار وهي استراتيجية تتماشى مع خططهم لجني أرباح كبيرة خصوصا وان الطلب على السلع الاستهلاكية يومي ولا يمكن للمواطنين التراجع عن الشراء ولو كانت الأسعار عالية.

ويضيف المركز : موقف التجار والشركات حيال تخفيض الأسعار غريب فقد كشف انخفاض الدولار أمام الريال زيف مقالاتهم ان السبب في ارتفاع الأسعار في بلادنا هو ارتفاع الدولار فبمجرد ان ينخفض الدولار لم يحرك التجار ساكنا ولم يستوهمهم ان يحصل الناس على المنتجات بتخفيضات معينة تناسب أسعار الصرف الجديدة.

التجار

يؤكد التجار أن انخفاض الأسعار للمواد الاستهلاكية لن يتم بين ليلة وضحاها وأن التخفيضات تجري حاليا على قدم وساق في الكثير من المواد ،لافتين إلى ما يتعرضون له حاليا من ضغوطات من الحكومة حيال الضرائب وغيرها من المشاكل كالتقطعات في الطرقات وارتفاع أسعار النقل نتيجة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية كما أن أجور التأمين على البضائع القادمة لليمن زادت بنسبة ١٠٠٪ خلال الأشهر الماضية ويستأثر بالفارق الناتج عن انخفاض الدولار أمام الريال .

ويشكون أيضا من التقطعات والنقاط القبلية التي تتعرض لبضائعهم ويرون أن وصول البضائع يكاد يكون عقبة اكبر من ارتفاع سعرها حاليا كما انه خسائر العام ٢٠١١م .

مسار بطيء

على مسار بطيء بدأت بعض السلع الاستهلاكية وخاصة السلع الغذائية المستوردة من الخارج في الاستجابة الطفيفة للتخفيضات السعرية المفترضة عقب تحسن سعر صرف الريال اليمني ،ولكنها في مجملها غير واقعية وتسير ضمن خطط تجارية بحتة تفيد التجار، فأمام الضغوطات من قبل المواطنين والحكومة قامت بعض الشركات التجارية المستوردة للمواد الغذائية بمحاولة اللف والدوران وخداع المستهلك عبر إنزال كميات من المواد الغذائية المقاربة للانتهاء إلى الأسواق وعمل تخفيضات كبيرة عليها وهي في رأي المحللين محاولة للاستفادة من السوق والطلب الكبير وفي نفس الوقت خطة لتجميل صورة الشركات والظهور بمظهر أنها استجابت لتخفيضات الأسعار.

نموذج التخفيضات

بدأت العديد من السلع تتجه أسعارها نحو الانخفاض فالتخفيضات السعرية وجدناها في منتجات الزيوت والأرز والقمح والدقيق وبعض أنواع من المكرونات ومنتجات من التونة والأسماك والدواجن المجمدة ولكن المفاجأة كانت في الانخفاض السعري الكبير للسكر فقد انخفض سعر قطمة السكر ١٠ كيلو من ٢٧٠٠ ريال إلى ما دون ٢٠٠٠ريال بنسبة تصل إلى ٣٠٪ فيما بقية المواد اتضح أن التخفيضات فيها لا تتعدى ١٠٪ وبعضها ٥٪ أما الأرز فقد تحركت أسعاره هبوطا لأصناف محددة بنحو ١٥٪ وهذا لأول مرة منذ العام ٢٠٠٩م،

وعن سعر كيس القمح فهو حاليا عند ٤٨٠٠ ريال نزولا من ٥٢٠٠ ريال والدقيق ٥٠٠٠ ريال انخفاضا من ٥٤٠٠ ريال ويتساءل مواطن بعد أن انخفض الدولار هل بالإمكان للقمح أن يعود إلى سعره قبل عام ٤٢٠٠ ريال.

خداع

هناك من الشركات التجارية من تقوم بتسويق منتجاتها المقاربة للانتهاء عبر تسويقها في الحمولات الكبيرة والتي تعتمد البيع بالتجزئة بالدرجة الأولى حيث تشتهر هذه المولات أو السوبر ماركات الكبرى بالإقبال عليها من الزبائن وتقوم بالترويج لمنتجاتها عبر الإعلانات التليفزيونية والصحفية مما يزيد الإقبال عليها لكن تلك المنتجات معظمها اصبح وشيك الانتهاء وغير جديرة بالاستعمال خلال مدة قصيرة هذا من جهة ،ومن جهة اخرى لا تجد تلك الأسعار بعد انتهاء العرض، أي انها لفترة محدودة .

رأي اقتصادي

دكتور/أحمد البواب

ترتيب المصارف

■ ،، تظهر عادةً ترتيب مراتب المصارف استقراراً نسبياً في المراكز بين المصارف، خاصةً ذات رؤوس الأموال الكبيرة والأموال المتوسطة في ظل انعدام حركات الدمج والتملك، مما أدى إلى ضعفها وتراجع ملحوظ في أرباحها، إلا أنني من خلال تتبعي لأنشطة المصارف أجد البعض منها حقق نمواً كبيراً في أرباحه نتيجة مزاولته لنشاط قطاع التجزئة الذي يوفر له هوامش إيرادات عالية، في حين تقلصت هوامش الفائدة على قروض الشركات والقروض المشتركة في ظل تراجع الفائدة العالمية.

وقد زادت قروض التجزئة خلال الأعوام الحالية، على الرغم من التراجع الجزئي في رساميلها الخاصة وموجوداتها، فحققت نمواً جيداً في الأرباح، على الرغم من ظهور علامات التباطؤ مؤخراً في ظل تقلص النمو الذاتي في الأسواق وتراجع حركة المشاريع الإنمائية الكبرى وارتفاع ملموس في إعادة الهيكلة لتحديث الأنظمة المعلوماتية والعمليات والبنى الهيكلية المتطورة والحديثة وتطبيق الخطط الاستراتيجية الجديدة التي تشمل إعادة هندسة العمليات لتحسين مستويات الخدمات وزيادة الكفاءة بما يتلاءم مع متطلبات معايير بازل واحد واثنين وثلاثة ويزيد من القوة وحقوق المساهمين والتوسع في خدمة التجزئة، مما يمنحها ميزات القوة والاستقرار ويزيد من أهمية دورها في الإسهام في النمو الاقتصادي والتنموي لبلدانها وأوطانها.

Email ahmad albawab@hotmail.com

ارتفاع حركة النشاط التجاري بميناء عدن

■ ،، عدن/سبأ

افرغت في ارصفة المعلا ميناء عدن خلال الربع الاول من العام الجاري نحو ٦٢ ألفاً و٧٠٠ طن من مادة القمح بالإضافة الى ٤١ ألف طن من الاسمنت و٢١ ألفاً و٦٠٠ طن من الحديد و٦٣ ألف طن من الاخشاب.

كما أفرغت في ذات الأرصفة ٥٦ ألف طن من مادة الفحم الحجري لمصنع صوامع الغلال بعدن والتي تستخدم كطاقة تشغيلية للوحدات الانتاجية للمصنع لزيادة الانتاج .

ذكرت ذلك إحصائية الربع الاول الصادرة عن ميناء عدن تلقت لـ(سبأ) نسخة منها ، موضحة أن ما تم تصديره من المنتجات اليمنية خلال الفترة ذاتها بلغ ١٦ ألفاً و٢٧ طناً شملت اسماكاً مجمدة وحلويات وسمناً وصابوناً وعطوراً والباناً وبناً بمنياً وغيرها من المنتجات المتنوعة.

ورشة عمل تناقش الاستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي

■ صنعاء /سبأ

تنظم وزارة الثروة السمكية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (مشروع دعم التنوع الاقتصادي المكون السمكي) غداً الأحد ورشة عمل لمناقشة ومراجعة مشروع الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السمكي.

وأوضح وكيل وزارة الثروة السمكية عبدالله عوض باسنبل أن الورشة التي تستمر يومين تأتي ضمن جهود الوزارة والمانحين في إيجاد استراتيجية متكاملة تلبي طموحات القطاع السمكي كقطاع اقتصادي واعد من خلال وضع التصورات والمقترحات حول الملامح الأساسية لتنمية القطاع وفق أسس علمية ومنهجية.

وأشار الوكيل باسنبل إلى أن الاستراتيجية تهدف إلى وضع القطاع السمكي في المسار الصحيح وحشد التمويلات اللازمة لتنميته من خلال تطوير القاعدة الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد السمكية وفق خطط وبرامج إنمائية تلبي احتياجات التحديث والإصلاح في القطاع.

بدوره أشار المدير الوطني لمشروع دعم التنوع الاقتصادي المهندس خالد حزام إلى أن الاستراتيجية ستضع الخطوط العريضة للتنمية المستدامة للقطاع السمكي وستعمل على دعم وتنمية قطاع الاصطياد والاستزراع السمكي على المدى الطويل.

وبيّن حزام أن الإستراتيجية تتضمن تحليلا شاملا للوضع الراهن يبين التحديات والمشاكل التي يواجهها القطاع في المجالات المختلفة، كما تشمل الرؤية والأهداف وأولويات الحلول وخطة العمل التنفيذية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦م، بما في ذلك البرامج والمشاريع التنموية المقترحة والمطلوبة لتحقيق أهداف القطاع السمكي.